الطبيعة وان لم يكن فيه صناعة والله اعلم بالصواب
«وقد يفيد النعت الترحم والذم» بجملة وغيرها حتى يلغي
اي اذا اجتمعت الثلاثة فدم المفرد ثم الظرف ثم الجملة نحو وقال رجل
مومن من ال فرعون يكتم ايمانه وهذا مستحسن لا واجب خلافا لابن عصفور وهو
محجوج بقوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين
اعزة على الكافرين ومن شواهد تقديم الجملة قول كعب رضي الله عنه
«ان الرسول لسيف يستضاء به» «مهند من سيوف الله مسلول»
وجعل الفارسي رحمه الله ولده وهذا كتاب انزلناه مبارك وهو محتمل لكون المفرد
خبرا ثانيا وفي المنتهى بمعنى البعض وجملة عطفا على الظرف لا على المفرد لان الحق
رتب وفهم منه استحسان تاخير الجملة عن المفرد الحق عند بعض الشيوخ بالاخر
اذ المؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عنه لا الشيء مع باب اولى
«وامنع نعت مضمر والنعت به» «وتبعه وصفو الطلب» «وطيبا ناما»

وما يؤخذ بالقبضة للنعت اربعة اخرى اولها ان لا ينعت ولا ينعت به وهو
المضمر وشبهه في التوغل في البناء كانما اسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية
وما التعجبية والان وقبل وبعد وكذا المصدر النايب عن الطلب نحو ضربا زيدا لا ينعت
لانه بدل والبعض لا ينعت به لانه طلب قال الشيخ رحمه الله لا يوصف
المضمر لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون
للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما النعت للمدح والذم فانه امنع
ما فيه ما هو الاصل في المعارف ولم يوصف الغايب اما لانه معتبر في الاغلب
بعضه مطلقا بحسبه واخفاه غير محتاج الى التوضيح واما حمله على المتكلم والمخاطب
لانه وجنسهما ولا يوصف به لانه اما ان يوصف اخص او مساو ولا اخص من المضمر
ولا مساو له حتى يقع صفة له واجاز الكسائي رحمه الله وصف ضمير
الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على
البدل اه ومرجع الى سوال مضمنه اعتراض التوجيه المذكور بعد ان فيه
لا انه مع انه في المرتبة العليا يمتنع فلا القائل وان لا يقال وصفه للمدح للايضاح
لانه كما هو في المدح في الضمير الذي هو اعلم رتبة يلي الخ ولانه فيما
هو اعلى وباب اولى اه فاجيب بما تقدم ان التعليل باعلى النعت الماح

والذام

فلا يرد ان المتصل يمنع نعت النعت
او يكون مفيدا بالمنع لان الصفة
كالنعت كالفعل وهو لا يوصف اصلا
لعدم التصريح عنه قوله الحاجة
والخبر واما انه او بالكسر اخره من خط
بعض ابراهيم التتائي رحمه الله بواسطة

والزام تعليل بعد وقوع المنع في كلامهم في الضمير وهو اسم الكناية
قلت اجيبه بان الضمير شابه الحرف في وجوه عديدة كما هو مقرر في توجيه بنائه
فعوملوا معاملته في انه لم يثن ولم يجمع ولم يصغر ولم يوصف ومنع توجيه اخر
وهو ان الضمير المتصل منزل من عامله منزلة الجزء فما تباعه في صورة اتباع
الفعل لا الاسم فلم يعطوا منه لذلك في العطف او لا بالمنفصل وفي التوكيد باعادة
الفعل مع توكيده وفي البدل بما على وفصله كونه على نية تكرار العامل والنعت
ليس على نية تكرار واعاده ثم مع استقلال النعت وعدم احتياجه لما يتصل به مستعملة
بخلاف التوكيد فانه ليس فيه ما يصححه اعادة الجملة المتعلق بل فيه ما يقتضيها
ولو اكتفى بالنعت بالضمير المنفصل ثم بعدم التوكيد على النعت وحمل
المنفصل على المتصل وقد عرفت ان التوجيه المذكور في السوال غير تام بخروجه
وان وجد به الترجيح وتوجه عليه واوجه وجميع ما تقدم هو الظاهر ان افعل
انما امتنع نعت الضمير بالمادة والتزام كل من النعت والمنعوت لما بينهما معا
من اتحاد المعنى والتوابع واتصال الابعاض كالشيء الواحد فلا يسوغ التعبير
عنهما بلفظين مختلفين وهو كان في نعت ضمير المتكلم والخطاب فلو
قيل انت الرحيم بدلت المعروف وانا الفاتح كالب العفو من التي تعلى لزم
التعبير بلفظ الخطاب والمتكلم ثم بلفظ الغيبة عن الشيء الواحد
ولا شك انه خلاف ما يقتضيه القانع وهذا هو العربي ما ذكره وبين
انا زيد وانت عمرو كان المبتدا والخبر منفصلان مستقلان ليس احدهما تتمة
للاخر عليه فقولهم يا زيد وانا وعمرو وبعوانت خلاف ما يقتضيه الخاص ولذا
لم يعتبر عند ائمة البيان التفاتا بما واي الذي وانا الفاتح في المتابعين
ولانهما لما انتظام الوصف معنى وصناعة بحسب العامل والاعراب وغيره
ولذا اعبر عن احدهما بخلاف ما يقتضيه التعبير عن الاخر كان ذلك خلاف
المقتضب وهذا من الالتفات والالتفات واخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
مجموعه فيه في الكلام لا في الاعراب كما ماتى في باب منع عليه جيتها
وجرت في ديانته فاسيل التيه وهذا لا يمنع توكيده نحو قمت كلكم
والابدال منه نحو قمت كبيركم وصغيركم واعجبتني حسنك ووجهك لان
الكل يقام فيهما ولم يمنع عطف النسق نحو قمت انت وزيد لانه لا ما فيه من التقابل